العدد (2186) السنة الثامنة - الاحد (10) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

بعيد المدى

البعث يشكر العراق الجديد

■ علي عبد السادة

لـو سُئلـت الحكومـةُ العراقية عـن عيـب صغير فيهـا، تقول: "إنـه ذَنـب البعث". ولو قيـل ان لديها مّا يكفـيً من الأموال لإنهاء أزمة الكهرباء، علـى سبيل الذكر، تبررُ التأخير والتلكؤ بالروتـين والبيروقراطية وفقر الكفاءات، ولن تنسى أن تختم التبرير: "البعث .. هو السبب".

الحكومـة تتجاهل، تماما، حقيقة تحـولات المنطقة وكيف آلت الأمـور بعـد سنوات مـن انقلاب وتقلـب في موازيـن القوى، والافـتراق الكبـير بين هوية حـزب البعث ورؤيتـه السياسية لبنـاء الدولة، وبين ما طرأ على وعـي الناس من متغيرات وما ترسخ في حيواتهم من مفردات سياسية جديدة لم تعد تنسجم مع ما كان يصلح، ولو قسريا، قبل ثلاثة عقود.

تجاهـل هـذا الأمـر أدى إلى مفاقمـة مفتعلة لحجـم البعث، بل وسمـح لـه، ولمن بقي فيـه، بإعـادة ترتيـب الأوراق والارتقاء للحجم الذي وضعته الحكومة فيه.

علـى البعث لاحقـا ان يشكر "العمليـة السياسيـة" على خدمة جليلة كهذه.

المفارقـة التي تفضـح ازدواجية خطاب المصالحـة في العراق، ان الحكومـة تعمل بقانون يحظر البعـث وتسجن المنتمين له، وتعـزل ألـوف المجبرين عليـه والموظفين والضبـاط العاملين في أجهزة تحـت إشرافه، وآخرين كثيرين مـن طلبة وأساتذة لم يفلحـوا، سابقـا، في العثـور علـى حيـاة لهـم دون تأشيرة مـرور البعث، وتحرمهم من فرص العيش والتعايش وتراقبهم كيـف يموتون من بعيد. في حـين أنها تحاور قيادات تستوطن فنـادق في عواصم عربية اعتادت لملمـة المعارضين العراقيين؛ تطلـب مفاوضتهم، وتسوية خلافهم حول قبـول او عدم قبول العراق الجديد. وكأن الأمر لم يكن ليتجاوز لعبة تبادل الأدوار والمقاعد.

وبينما يصرح القادة الكبار والصغار، الناطقون والمتحدثون، بخشيـة العـراق الجديـد مـن البعـث، ويستهلكـون الخطـب والبيانـات في توصيف أساليبه ومكـره في التسلل إلى مراكز القـوة، تبنـي الحكومـة مؤسساتهـا بهيـاكل إداريـة وأمنيـة تقودهـا وتنشـط فيهـا كـوادر من البعـث. هـي – الحكومة – تعـترف بكفـاءات وخبرات قديمـة، لكنها تشتمهم أمـام الرأي العـام. توفر الرواتب ومنح التقاعـد لأسماء مهمة، لكنها تثقف الشارع على أنها تواجه خطرهم.

الازدواجيـة تصـل مديـات مخجلة، حـين تدور عجلـة الجهاز الأمني بأيادي ضباط بعثيين، لكنها لم تفعل شيئا إزاء تواصل ثقافـة التهميش وعقلية القمـع ومحاصـرة المختلفين في هذه البـلاد، لم تفعل شيئـا إزاء إدامة المفردة الواحدية التي لا تزال قيمة حية لدى كثيرين أدمنوا الحزب الواحد.

الوقائـع اليومية تشير الى ان النظام الجديد بحاجة ماسة الى مثـل هذه الثقافة لضمان البقاء، بحاجـة الى أداة قمع لتكرس فيها النشـوة المغرية التي يشعر بها الدكتاتوريون. لم يكن من السهل التصديق بان الحكومة تحارب او تعارض البعث.

أدوات النظـام القمعـي، ليس بالضـرورة نظـام البعث، تلقت دروسـا يوميـة عـن خطـر (الآخـر)، وأمضـت أجهـزة أمنيـة وبوليسيـة خاصة وعامة سنوات طويلـة في ملاحقة المناقض وغـير المألـوف، الرافـض والمعارض، حتـى استحـال العمل المهنـي المحترف إلى يد ثالثـة للنظام نظفت البلاد من كل الذين يمتلكـون رأيا آخر. وفرغـت المجتمع من محتواه وأذهبت عنه هويته السياسية والثقافية، وأسقطت الطبقة الوسطى أسيرة حصار خانق من النظام.

حتى هذه الحقيقة تسوقها الحكومة، ويسردها بابتذال رجالات العهد الجديد، وتتسلح بها قوى وأحزاب، فقط لتغطية (فتوق) العمل السياسي العراقي.

وبـين الصورتين القديمـة والجديدة، ثمة قناعـة تترسخ لدى المجتمـع المدني، بـان معارضي صـدام يكررونه بلـون وثوب مختلـف. ثمة تواصل غـير محسوس للعراقيـين بين الزمنين. ثمة بعث يقمع، وقوى متصارعة على السلطة تقمع أيضا.

القـوى الماسكـة بالسلطة تخاف على فقدانهـا، وتخشى من ان تفلـت من يدها نشوة حكم العراق لتهـرب الى خصوم آخرين، هذا الهاجس استوجب استحضار ذات الثقافة، واستقدام ذات أدواتها.

منذ شهور ورجال الاستخبارات يخرجون في غارات وغزوات بزي مـدني الى ساحة التحرير، يصيحـون بمعارضي الفساد بتهـم البعث والقاعـدة، لكـن هـؤلاء المجندين حـين يعودون الى دوائرهـم ومعاقل سجونهم صحبة عدد مـن نشطاء الرأي كـ"أسـرى حرب" يكـررون ذات الطرائق عن القمـع والتعذيب الذي مارسته أجهزة صدام.

كان بالإمكان الاستماع الى الرأي العام العراقي، خصوصا ذلك المهتم ببناء دولة عصرية مدنية، حين بشر بعراق جديد يرفض التهميش، وطالب نافذي العمليـة السياسية بان يقبل الجميع الجميع، وان يتسع العراق لكل المختلفين والمعارضين، دون ان يعنـي هذا ان يـترك حق الضحايا والمظلومـين في هذه البلاد. وان لا يأخذ هذا الحق بلوائح الاغتيالات.

مثل هـذه الدعوات ظلت حبيسة أفـواه روادها، ولم يفلح احد في إقنـاع أحـزاب الإسلام السياسي بان ثقافة جديـدة علينا التبشـير بها. ذلك لم يكن نافعا مع جهات لم تكن تعارض بحق، ما فعله البعث. كانت تموت من اجل ان تحل محله.

تقليص الحقائب لن يوفر للميزانية .. لكنه هدف سياسي

ألف منصب في الحكومة.. ووزراء الترشيق يخرجون بالتقاعد

المالكي يقدم حكومة غير مكتملة للبرلمان العراقي... (ارشيف)

متابعة/ المدى

قلـل نواب من التأثير المـادي لعملية الترشيق الـوزاري بسبـب تقاضي الوزير الـذي سيتم ترشيقه لثمانين بالمئة من راتبه.

ويرى نواب ان "الوزراء المرشقين سيتقاضون ٨٠ بالمئـة مـن رواتبهم كما أنهـم سيحتفظون بحمايتهـم وسكنهـم ممـا سيـؤدي الى انتفاء التأثـير المـادي علـى الترشيـق الـوزاري والاكتفاء بالجانب المعنوي والتنظيمي".

وكانـت مصـادر موثوقـة صرحت للمـدى أن الوزيـر المشمـول بالترشيـق سيحـال إلى التقاعـد وبالتـالي يتسلم ٨٠ بالمئـة من راتبه حـين كان بالمنصب بالرغم مـن قلة خدمته في الـوزارة، لان القانـون يعطيهم الحـق كونهم استمروا في مناصبهم ستة أشهر

ونقلت وكالة أنباء كل العراق أمس السبت عن النائبـة ناهدة الدايني ان الترشيق الوزاري ليس هدفـه ماديا فقـط اذ ان الهـدف المعنوي سيكون اكبر".

وأضافـت ان "بناء الحكومـة كان على أساس خاطـئ وكان هنـاك ترهـل بالـوزارات منـذ البداية اذ ان الحكومة السابقة كانت اقل عددا من الحكومة الحالية وكان فيها ترهلا أيضا".

وأوضحـت الدايني ان "الحكومـة أخطـأت منـذ البدايـة في تشكيـل ٤٣ وزارة ويجـب علـى السياسيين ان يحسبـوا ألف حساب في المستقبل عند استحداث منصب جديد".

وتابعـت ان "الوزيـر سيتقاضي ٨٠ بالمئة من الراتـب الحالي وفي كل حال من الأحوال فانه بعـد ٤ سنوات سيتقاضـى أيضا ٨٠ بالمئة في حال عـدم ترشيقه لأنه سينهـي مهامه ويحال للتقاعـد". وكانـت مصـادر المـدى كشفـت في وقـت سابق وجود مخاوف لدى النواب الذين صعدوا إلى البرلمان كبـدلاء عمن تبوأ منصبا تنفيذيا، مـن أن تجبرهم قياداتهـم السياسية في التخلـي عن المقعد البرلمـاني للوزير إذا ما خرج من منصبه.

ويُقدم رئيس الوزراء نوري المالكي على عملية ترشيـق تشمل ١٥ وزارة في مسعى لتصحيح مسـار الحكومة التي تعـد اكبر حكومة شكلت في العراق.

وتطالب المرجعيات الدينية ومنظمات مجتمع مـدني وكتل سياسية بعدم استحداث مناصب تثقـل كاهـل ميزانيـة العـراق اذ ان المنصـب يتطلـب راتبا عاليا للمسـؤول ومكتبا فيه عدد كبير مـن الموظفين وعناصـر حماية ونثريات وسكن للمسـؤول وسيـارات تصاحب موكبه ومستشاريـن بالإضافة الى العديد من الأمور التي يتطلبها المنصب المستحدث.

ويوجـد في الحكومـة الحاليـة أكثر مـن ألف منصـب يشغلها مسؤولـون يتطلبون عناصر حمايـة وسكـن وسيـارات لهـم ولحمايتهم إذ يوجد ٣٢٥ نائبا و٤٣ وزيرا و٣ نواب لرئيس الوزراء بالإضافة الى رئيس الوزراء ورئيس الجمهوريـة ونوابـه الثـلاث بالإضافـة الى رئيـس ديـوان الرئاسـة ومكتب القائـد العام للقـوات المسلحة ومـا يقـارب ٧٠ وكيل وزير وعـدد كبـير مـن المـدراء العامـين و٢١ هيئة مستقلـة وما يقـارب ٢٥٠ مستشـارا يعملون في الرئاسـات الثـلاث والـوزارات والهيئات المستقلـة وعـدد كبـير مـن القـادة الأمنيـين بالإضافـة الى المحافظـين وأعضـاء مجالس المحافظات.

ويرى النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمـان ان الهدف مـن الترشيق الـوزاري هو تقليل النفقات لان الميزانية أثقلت بالمناصب.

وقـال ان "تقليـل المناصب أفضـل لإدارة أمور البلـد وعلى رئيس الـوزراء ان يقدم مشروعه للترشيق الى مجلس النواب لأنه لغاية الآن لم يقدم أي ورقة للبرلمان يطلب فيها الترشيق".

وأضـاف عثمـان ان "تقـديم المالكـي لمشروع الترشيـق سينهي الجـدل لان الجميع يريد ان يعرف رؤية المالكي للترشيق".

وانتقـد عثمـان الترهـل الحكومـي الموجـود مشـيرا الى ان هنـاك مبالغـة باستحـداث المناصب.

وتبـدي أوسـاط سياسيـة استغرابهـا من ان جميع الكتـل السياسية المشاركة في الحكومة تنتقـد الترهل الحكومي وتدعـو للترشيق الا ان استحـداث المناصـب مـازال مستمرا وكل كتلـة عندما يصل المنصب اليهـا تغض النظر عن هذا الترهل.

اذ قـال النائب عـن ائتلاف دولـة القانون عبد السـلام المالكي في تصريـح لوكالة كل العراق إن " الترشيـق الـوزاري سيختـزل وزارات الدولـة والمناصـب الفخرية وعـددا كبيرا من مستشاري رئيس الوزراء ، فضلا عن الحلقات الزائدة في الدولة .

وأضـاف ان "الترشيـق الـوزاري المرتقـب سيطال جميع المناصـب الفخرية وعددا كبيرا مـن مستشـاري رئيـس الـوزراء والحلقـات الزائدة في الدولة".

وأوضـح ان "ائتلاف دولـة القانون الى هذه اللحظـة لم يتخذ قراراً بشـأن أسماء وزاراته التـي سيطالهـا الترشيق"، مرجحاً بـأن "يتم دمج وزارة الدولة للمصالحة الوطنية بوزارة الدولة لشؤون العشائر".

وأشـار المالكـي الى ان "الحكومـة الاتحاديـة غـير معنيـة بإقالـة او استبـدال المحافظـين اللذيـن أخفقـوا خـلال مهلـة المئـة يـوم التي حددها رئيـس الوزراء نـوري المالكي بل إنها من صلاحيات مجالس المحافظات حصراً".

بدوره رفض المتحدث باسـم القائمة العراقية شاكر كتاب منح الوزيـر المرشق ٨٠ بالمئة من راتبه.

وقـال ان "منـح الوزيـر ٨٠ بالمائـة لـن يؤدي شيء بالنسـبة لترشيد الإنفاق الحكومي ولن يؤدي الغرض من الترشيق".

وانتقـد كتـاب العدد المبالـغ به من الـوزارات والمناصـب مطالبـا بـان يكـون هنـاك دراسة للمناصب التي يحتاجها البلد.

وكان رئيـس الـوزراء نوري المالكـي قد شدد في وقـت سابق علـى ضرورة إجـراء ترشيق وزاري يكون بحسب نـواب في دولة القانون إمـا بدمج وزارات او إلغاء البعض، خصوصا وزارات الدولـة، إلا أن ائتـلاف العراقيـة وبحسب مصادر مقربة من زعيمه إياد علاوي أكدت عدم تسلم الأخير أي طلب رسمي لإجراء مفاوضات بشأن تقليل الحصص.

من الجـــوار

أردوغان لا يفكر بالتطبيع مع إسرائيل

أردوغان

قال رئيس الـوزراء التركي رجب طيـب أردوغـان، أمـس الاول الجمعة، إنه "لا يمكن التفكير" في تطبيع العلاقات مع إسرائيل ما لم تعتذر عن غارة دموية على سفينة تركيـة متجهة إلى قطاع غزة العام الماضـي، وترفـع الحصـار عـن القطاع.

وفي كلمـة أمـام البرلمـان لعرض برنامج حكومتـه الجديدة، لم يبدِ أردوغـان أي علامة علـى تخفيف الشروط، رغم تقارير في الأسابيع الأخيرة عـن أن الجانبين يجريان محادثـات سرية لـرأب الصدع في العلاقات.

وطالبـت أنقـرة إسرائيـل مـراراً بالاعتـذار ودفـع تعويضـات عـن قتل تسعة نشطاء أتـراك مؤيدين للفلسطينيين،عندمـا اقتحم جنود من البحريـة الإسرائيلية السفينة التركية المتجهة إلى قطاع غزة.

ريبال يريد الصحافة في سوريا

ريبال الاسد

قـال ريبـال رفعـت الأسـد ابن عم الرئيـس السـوري بشـار الأسد، إن سفـراء الـدول الأجنبيـة في سوريـا يتوجهـون بأنفسهـم إلى عـدد من أماكـن الاحتجـاج للتأكد مـن طبيعة الأوضـاع الأمنية على الأرض، ودعـا السلطات السورية إلى السمـاح لوسائـل الإعلام من الدخـول إلى المناطـق التـي تشهد احتجاجـات لنقـل تفاصيـل مـا يجري على أرض الواقع.

وأضاف ريبـال رفعت الأسد: "كل دول العـالم تراقب مـا يحصل في سوريـا ويريـدون أن يعرفـوا ما يحصـل. لا يستطيعـون الاعتماد فقـط على الجهـات الإعلامية التي يسمـح بهـا النظـام. يجـب علـى النظام السماح لعـدة محطات لأن يدخلـوا علـى سوريا. حتـى هذه اللحظـة هناك أماكـن كثيرة يمنع الصحافيون من الاتجاه إليها.

الأردن يواصل الاحتجاج على البخيت

توجان فيصل

دعـت النائبة السابقـة في البرلمان الأردني والمعارضة توجان فيصل رئيـس الـوزراء الأردني معروف البخيـت إلى تقـديم استقالتـه "ليتيـح المجـال لنقلـة نوعيـة في مجـال الإصـلاح السياسـي والاقتصادي".

فيمـا شـددت علـى أن "الشعـب الأردني لـن يرضـى بأقـل مـن حكومـة إنقـاذ وطنـي تتشكل من شخصيـات مشهـود لهـا بالنزاهة والكفاءة".

ولفتـت توجـان في رسالـة لهـا للبخيـت "نصيحتـي أن تستقيـل لتتيـح المجـال لنقلـة نوعية تمكن الربيـع العربـي مـن أن يزهر في الأردن بأقل الأثمان".

وقالت إنها "نصحت ببدء الإصلاح بحـل مجلس النـواب نـزولا عند رغبـة الشعـب الـذي يرفـض هذا المجلس".

محكمة أوروبية تريد تحقيقات فورية ونزيهة

العفـو الدوليـة تلاحق بريطانيـا بحادثة البصـرة وتحض على تعويـض العراقيين

بغداد/ المدى

دعـت منظمـة العفـو الدوليـة السلطـات البريطانيـة أمـس إلى التصـرف بشـكل حاسم لضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قواتها بالعراق.

وتأتـي الدعـوة بعـد أن أصـدرت المحكمـة الأوروبيـة لحقوق الإنسـان أحكاماً حمّلت بريطانيا المسؤولية عـن وفيات واعتقالات بالعـراق، واعتـبرت أنهـا ملزمـة بموجـب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بإجراء تحقيقات مستقلة وفعّالة حول مقتل مدنيين عراقيـين بالعمليـات الأمنيـة التـي نفذتهـا قواتها خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

وقالـت المنظمـة "يتعـين علـى بريطانيـا تطبيـق الأحـكام الصـادرة عـن المحكمـة الأوروبيـة لحقـوق الإنسـان، بمـا في ذلك إجـراء تحقيقـات مستقلة ونزيهـة وشاملة وفعّالـة بعمليـات مقتـل مدنيـين علـى يـد قواتها بالعـراق، وضمان إنصـاف ضحايا الانتهاكات الجسيمـة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها خلال عملياتها وتعويضهم عن تلك الانتهاكات".

وفيما رحّبـت العفو الدوليـة برفض حجج المملكـة المتحدة بأن معاهدة حقوق الإنسان لا تنطبـق علـى الإطلاق على الأحـكام التي أصدرتهـا المحكمـة الأوروبيـة لحقـوق الإنسان، أبدت قلقها من الاستمرار بتفسير قـرار مجلـس الأمن الـدولي حـول العراق بأنـه يسمـح أو حتى يُلزم الـدول التصرف بطريقـة تتعارض مـع التزاماتهـا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقالت المنظمة "لا يوجد أي قرار من مجلس الأمـن يخـوّل ذلـك ناهيك عن إجبـار الدول علـى التصـرف بمـا يتعارض مـع المبادئ الأساسيـة لحقوق الإنسان، كما أن مثل هذا التفسير لا يمكـن أن يكون صالحاً بموجب القانون الدولي".

وكانت السفـارة البريطانية في بغداد قالت ان العـراق سيبقـى حليفـا أساسيـا للمملكـة المتحـدة كونـه يعـد لاعبـا إقليميا مهما في المنطقـة لامتلاكه ليس فقط الثروة النفطيـة الكبيرة وإنما طاقـة بشرية تتمثل بشعبه".

وأضاف ارون أن "العراق يمثل فرصة لكي ارون إن "العـراق سيبقـى حليفـا أساسيـا للمملكـة المتحـدة كونـه يعـد لاعبـا إقليميا مهمـا في المنطقـة، فيمـا أعربت عن سعيهـا لتشجيع المزيد من شركاتها بهدف الاستثمار في البلاد.

وقـال السفـير البريطاني في بغـداد مايكل يذكـر أن معظـم القـوات البريطانيـة، التي انتشـرت في العـراق خـلال العـام ٢٠٠٣ لإسقـاط النظـام السابق، قـد انسحبت في تمـوز ٢٠٠٩ من محافظة البصرة الجنوبية التي كانـت تستقر فيها، واستمرت البحرية الملكيـة بتدريب القـوات البحريـة العراقية للدفاع عن مياه العراق الإقليمية وعن البنى التحتية للنفط الساحلي، وهي المهمة التي نهضت بهـا القاعدة البحرية الرئيسة في أم قصر.

يشار الى انه في عـام ٢٠٠٩، كشف الكاتب البريطاني ريتشارد نورتون تفاصيل تورط القـوات البريطانيـة في تعذيـب وإسـاءة معاملـة المدنيـين والمعتقلـين العراقيين في مدينة البصرة.

وفي مقال تحت عنـوان "الحقائق القاسية في البصـرة" نشرتـه صحيفـة الغارديـان البريطانيـة أكـد نورتـون مـدى انعـدام الانضباط بـين صفوف القوات البريطانية وغرور وزهو وزارة الدفاع البريطانية.

وقـال إن أجهـزة الاستخبـارات والأمـن والمحققـين العسكريـين سـواء الأمريكيين أو البريطانيـين اختاروا أن يتجاهلوا هذه التوصيـة عمـدا بعـد اعتقالهـم الكثير من الأشخاص في العراق وأفغانستان.

وكشفـت التحقيقات عن قول أحـد الشهود وهـو جندي بريطـاني كان يشهـد عمليات تعذيـب أنـه رأى معتقـلا عراقيـا مغطـى الرأس جاثيـا على ركبتيه ويـداه مقيدتان خلـف ظهـره ورأسه محنـي نحـو الأسفل فيما يقـوم جندي بريطـاني بضربه ضربا مبرحا.

يكـون نموذجا في المنطقـة يشير إلى نجاح المبادئ الديمقراطية".

وكانـت الحكومة أعلنت، في الـ٢٢ من أيار الماضـي، عـن انسحـاب القـوات البحريـة البريطانية من الميـاه العراقية بشكل كامل، مؤكدة أن القوات العراقية ستحل محلها.

فيمـا أشار شاهد آخـر إلى أن أحد المعتقلين وهـو شيـخ كبـير كان يجاهـد للبقـاء في الوضعيـة الصعبة التي أرغمه الجنود على الوقوف بهـا فيما أحد الجنـود يصرخ به ، مضيفـا بأن جميع المعتقلـين كانوا في حالة ضغـط شديد وبعضهـم كان يبكـي والآخر يرتجف.

وأشـارت إلى أنـه مـع تواصـل التحقيـق في هـذه القضيـة وجـدت وزارة الدفـاع البريطانيـة نفسها مرغمة مـن قبل المحكمة العليـا على إجـراء تحقيق منفصـل مستقل حول اتهامـات بلجوء جنود بريطانيين إلى تشويـه وقتـل مدنيـين عراقيـين في مدينة العمـارة العراقيـة جنـوب العـراق في ١٤ مايو من عام ٢٠٠٤.

مـن ناحيـة أخـرى، أعـرب رئيـس الأركان البريطاني الجنرال سير ريتشارد دانات عن اعتقاده بأن تجربـة الجيش البريطاني في العراق أساءت لسمعته كجيش جدير بالثقة وشريك يعتمد عليه للولايات المتحدة.

ونقلـت هيئـة الإذاعـة البريطانيـة عـن دانات: "الشراكـة مـع الولايـات المتحـدة يمكـن أن تستمر اذا كانـت مبنية على الثقة بالقـدرات العسكريـة"، مضيفـا :"علـى بريطانيـا تقييـم تجربتهـا في العـراق لاستعادة الثقة بجيشها".

وطالـب دانـات بإعـادة تقييـم القـدرات العسكريـة البريطانية والخطط المستقبلية والإنفاق على التسلـح، مؤكدا ان النزاعات المسلحـة المستقبليـة ستكون مـع مسلحين مـن أمثال القاعدة وطالبـان وليس مع دول صناعية.